الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

رؤيـــة حـزبيـــة

التحولات الاقتصادية والسياسات المستقبلية

سبتمبر ٢٠٠٣

المحتويات

مقدمة

أولاً : ملامح عن التطورات فى القطاعات الاقتصادية ١

ثانياً :تغيرات سعر الصرف بعد تحريره وآثار هذه التغيرات ٧

ثالثاً :السياسة الاقتصادية الكلية فى الأجل القصير ١٢

رابعاً: الإجراءات المطلوب تنفيذها فى الأجل القصير موزعة وفقاً للسياسات ١٥

مقدمة

شهد الاقتصاد المصرى، خلال الأونة الأخيرة، مجموعة من التطورات والتغيرات الهادفة إلى تهيئة المناخ الاستثمارى للانطلاق إلى رحاب النمو والإنتاج والتصدير، مع العمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية من أجل إتاحة المزيد من فرص العمل المنتجة ورفع مستوى الدخل الحقيقي للمواطن.

وقد تزامن ذلك مع مجموعة من الإجراءات الهادفة للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تكاليف بعض هذه السياسات على محدودي الدخل، وذلك بتطوير نظم الدعم والضمان الاجتماعي وطرح آليات جديدة لتوفير فرص عمل إنتاجية إضافية تسهم في رفع مستوى المعيشة وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع.

وقد شكل تطوير المنتج المصرى وخفض تكلفته، للوقوف في وجه المنافسة العالمية الضارية القادمة مع رياح تحرير التجارة، أحد الأهداف الأساسية لبرنامج التطوير الاقتصادي، وذلك عن طريق الاستمرار في تطوير البنية الأساسية بمعدلات متزايدة، وتوفير الآليات والأطر المؤسسية والدعم اللازم لتحديث القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة والصناعة، والعمل على دفع الصادرات المصرية من خلال تدعيم التواجد في الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة.

وكلها أمور تطلبت تطوير وتفعيل السياسيات الاقتصادية لتتواكب مع المتغيرات العالمية وتحقق الأهداف المرجوة منها، وتطوير المنظومة التشريعية لتهيئة المناخ الملائم والفعال بما يعود على المواطن بالنفع.

ومع عدم التهوين أو التهويل مما تحقق على كافة هذه المستويات، فإننا نرى أن هناك العديد من الأمور التى تساعد في تحقيق هذه الأهداف. ومن هذا المنطلق نستعرض في هذه الورقة بعض ملامح عن التطورات الاقتصادية وآثار تحرير سعر الصرف على بعض القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات المقترحة لتطوير أداء الاقتصاد المصرى.

أولاً: ملامح عن التطورات فى القطاعات الاقتصادية

تشير الأرقام والوثائق الرسمية إلى أن هناك العديد مما تحقق من إنجازات خلال العام الماضى. وعلى الرغم من ذلك. إلا أنها مازالت دون مستوى طموحنا. ولكنها تؤكد على حقيقة أساسية وهى الالتزام بالمضى قدماً فى تحقيق ما وضعته وثائق الحزب من أهداف. وما حددته من أطر للسياسات.

- ففى مجال الإنتاج الصناعى. كان التركيز على تطوير الجودة وتخفيض تكاليف الإنتاج. وتهيئة البيئة للانطلاق. مع توجيه اهتمام خاص للركائز الصناعية الإستراتيجية. وقد استجابت المنشآت العاملة لهذه الخطوات والإجراءات فى إطار تفعيل ودعم القطاع الخاص والمجتمع المدنى. فتقدمت مئات الشركات للاستفادة من برنامج تحديث الصناعة. وتنمية الصادرات. فى قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والأثاث والجلود. مع الالتزام بالمواصفات العالمية. كما يتم مساعدة البعض لتكوين شركات مشتركة مع شركاء أوروبيين من خلال برنامج "جذب الاستثمار".

- وفى مجال توفير بنية أساسية ومؤسسات مساندة للصناعة. يجرى إنشاء مراكز تنمية أعمال فى التجمعات الصناعية. بدأت بإنشاء ثلاثة مراكز فى كل من العاشر من رمضان. والسادس من أكتوبر والإسكندرية. وجارى إنشاء مركزين فى دمياط وبرج العرب. وفى ذات الوقت يجرى العمل على تدعيم جمعيات رجال الأعمال والاتحادات والغرف من خلال تنظيم دورات تدريبية لرفع القدرات الفنية للعاملين بها كمنطلق لزيادة فاعليتها. وكان من الضروري وضع إطار مستقبلي لسياسة صناعية تحدد الاتجاهات والمتطلبات لإحداث النقلة المطلوبة. وفى هذا المجال. تم عمل دراسات مقارنة لثمان دول متفاوتة المستوى وذلك للوقوف على أهم الأطر المساعدة فى وضع سياسة صناعية تساعد على إحداث النقلة التنموية للبلاد. وأنشئت وحدة لدعم السياسات الصناعية والصناعات القطاعية. كما تم الانتهاء من دراسة الجدوى لإنشاء صندوق تمويل المعدات الاستثمارية للمصانع المشاركة فى برنامج التحديث. والانتهاء من دراسة جدوى لإنشاء صندوق لرأس المال المخاطر لترويجه لدى مؤسسات التمويل الدولية. والانتهاء من عمل اتفاق ثلاثي بين وزارة الصناعة ومراكز التحديث و الهيئة العامة للاستثمار لإنشاء وحدة خاصة بالترويج للاستثمار.

- وفى مجال ترسيخ قيم الجودة وممارستها على المستوى القومى. تم وضع برنامج تحديث معامل الاختبار والقياس والمعايرة. وبدء إجراءات إنشاء المعهد القومى للجودة. كما تم أيضا إنشاء ٤ كيانات للتوطين والتطوير التكنولوجى. ومن أجل أن يكون العمل مرتكزا على أسس موضوعية وعلمية دقيقة. كان الاهتمام بالشق المعلوماتى. حيث تم إعداد قاعدة بيانات صناعية تضم ١١٢٦١ منشأة صناعية و ٣٣١٨ منتجاً صناعياً. بالإضافة إلى إعداد أول خريطة صناعية لمصر. وجارى بناء شبكة تسويقية نموذجية لدراسة احتياجات الأسواق العالمية من كافة السلع والترويج لمنتجات المناطق الصناعية المصرية فى جميع أنحاء العالم.

- ونظراً للأهمية المتزايدة لقطاع الزراعة فى مصر والطلب العالمى على الأسمدة المصرية فقد تم. على سبيل المثال. وضع استراتيجية ثابتة لصناعة الأسمدة فى مصر. ويتم حالياً طرح مناقصة عالمية لإنشاء ثلاثة مصانع

للأسمدة، بحيث يغطى إنتاجها الاستهلاك المحلى ويوجه الفائض للتصدير. كما يتم تنفيذ برنامج لتطوير إدارة مشروع فوسفات أبو طرطور وتخليصه من الأعباء والديون المحملة عليه.

- وانسافا مع التوجه لرفع كفاءة خطوط الإنتاج وتعميق الاستفادة منها وتحقيق التكامل الرأسي داخل الصناعات المختلفة، فقد قامت وزارة الصناعة بحصر جميع الأجزاء والسلع والمعدات التى يمكن تصنيعها محليا، مثل مكونات محطات المياه والمطاحن وغيرها، كما تم وضع مواصفات قياسية مصرية لمئات السلع تتفق مع المواصفات القياسية العالمية، لجعل المنتج المصرى قادراً على منافسة المنتجات العالمية، ووضع خطة لتنمية صادرات مصر من الخامات المعدنية القابلة للتصدير والتى تتمتع بمواصفات قياسية عالمية الجودة، منها خامات الفلسبار والكاولين وخامات مواد البناء.

- وقد أثبت قطاع الكهرباء، مقدرته ودوره الرائد فى خدمة خطط التنمية الاقتصادية وأثره الواضح على الممارسات اليومية لأبناء الوطن، وتوصيل الكهرباء إلى جميع محافظات وقرى ونجوع مصر وذلك من خلال جهد وعمل متواصل، فزادت استثمارات قطاع الكهرباء لتبلغ خلال العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٢,٣ مليار جنيه لتدعيم شبكة التوزيع بالمدن وزيادة سعة محطات التوليد القائمة، وأدى ذلك لزيادة الطاقة الكهربائية المتاحة بمقدار ٤ مليار كيلووات/ساعة عن العام الماضي، وفى ذات الوقت، والتزاما بتوفير احتياجات المواطنين وتأمينهم، فقد تم تجديد شبكات ٣٠٠ قرية وتدعيم شبكات ٣٠٠ قرية أخرى ليصل عدد القرى التى تم تجديد شبكاتها إلى ٣٤٧٠ قرية، كما تم وضع خطة عاجلة لحماية خطوط وشبكات الكهرباء من عشوائيات البناء وتم استحداث نظام الأسلاك المعزولة لشبكة الجهد المنخفض للقرى والمدن بهدف تحقيق الأمان للمواطنين وحمايتهم.

أما فيما يتعلق بإنشاء محطات جديدة، فجارى العمل على إنشاء ثلاث محطات عملاقة لتوليد الكهرباء بمشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى إتمام تعاقدات مشروع محطة توليد كهرباء القاهرة - المرحلة

الأولى - بنظام الدورة المركبة بمقدرة ٧٥٠ ميجاوات على أن يتم التشغيل التجارى للدورة البسيطة فى يوليو ٢٠٠٤ والدورة المركبة فى يوليو ٢٠٠٥. كما تم إنشاء و إحلال وتجديد وتدعيم ٢٧ محطة محولات بسعة إجمالية ٢٦٠٠ ميجاوات/أمبير. وتم إنشاء وإحلال وتجديد ٣٣٠ كيلومتر من الخطوط الهوائية و الكابلات الأرضية فى شبكات الجهد الفائق وعدد ٢٠٠ كيلومتر لشبكات الجهد العالى. ولتوفير الاستثمارات المطلوبة فى هذا القطاع، تم توقيع عقدين بين بنك الاستثمار الاوروبى والشركة القابضة للكهرباء يقدم البنك بموجبها للشركة قرضين قيمة كل منها ١٥٠ مليون يورو (باجمالى ٣٠٠ مليون يورو) لإقامة الوحدة الاولى والوحدة الثانية لمحطة كهرباء النوبارية.

وفى إطار تطوير الخدمات الجماهيرية، تم تطوير ١٩٢ مركزاً من مراكز الخدمات الرئيسية من اجمالى عدد ٣٣٤ مركزاً على مستوى الجمهورية لتبسيط إجراءات التعاقد وتوصيل الكهرباء ونظام القراءة والتحصيل.

- بالنسبة لقطاع النقل البحرى. زادت الطاقة التصميمية للموانئ البحرية المصرية خلال العقدين السابقين إلى ٦٦,١ مليون طن والطاقة المحققة إلى ٥٩,١ مليون. وزادت أعداد الأرصفة إلى ١٤١ رصيفاً وأطوالها ٢٤١٤٠ متراً. وحركة الحاويات إلى ١,٨ مليون حاوية. وتضمن ذلك إنشاء موانئ جديدة ذات طاقات كبيرة. فعلى سبيل المثال تزيد المساحة الأرضية لميناء دمياط عن مساحة كافة الموانئ القائمة فى عام ١٩٨٦. وكذلك مينائى الدخيلة والعين السخنة. كما تم لأول مرة دخول القطاع الخاص فى مجال إدارة وتشغيل الموانئ.

وفى مجال النقل الجوى، تمت إعادة هيكلة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة بهدف الفصل بين الملكية والإدارة. وبدأت الحكومة فى التعاقد مع شركات عالمية لتحديث وإدارة بعض المطارات بما يسمح باستيعاب التكنولوجيا المتقدمة والخبرة وتطوير أساليب الإدارة والتسويق.

وفى اتجاه الاعتماد على التمويل الذاتى، بدأت الحكومة بتحويل المطارات الدولية بمصر إلى مراكز للأنشطة الاقتصادية، بتعظيم سعة الخدمات والتجارة داخل المطارات. وتشجيع مشاركة القطاع الخاص سواء فى هذه الأنشطة أو بإنشاء بعض المطارات مثل مطارى مرسى علم والعلمين. وفى الوقت ذاته تجرى إعادة تخطيط شبكة الخطوط الجوية لتحقيق الاستخدام الأمثل للمطارات وتطوير سياسة التسويق والتسعير والبيع.

- أما فيما يختص بقطاع الاتصالات والمعلومات، فقد وصل العدد الإجمالى للمشتركين فى الخدمة التليفونية إلى ٨,٦ مليون مشترك. كما بلغ إجمالى عدد مستخدمى شبكة الإنترنت إلى ٢,٢ مليون. ووصل عدد الشركات العاملة فى مجال الاتصالات والمعلومات إلى ١٠٤٢ شركة. كما تمت تنمية وتشجيع الاستثمارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات لزيادة حصة مصر من الصادرات العالمية فى هذا المجال. وتوفير القاعدة المطلوبة لتطوير مناخ الاستثمار، فى وقت أصبحت فيه تكنولوجيا الاتصالات حجر الزاوية للتطوير الاقتصادى.

- وتمثل الثروة البترولية واحدة من أسس الانطلاق فى التنمية ومصدرا للعملة الصعبة وتوفير فرص العمل. ومن ثم ركزت الحكومة جهودها فى متابعة الشركات العاملة فى مجال الاستكشاف وعقد مزيد من الاتفاقيات للبحث والتنقيب. ففى مجال الاكتشافات تم تحقيق ٨٣ كشفا جديدا للزيت الخام فى منطقة خليج السويس مما يشكل احتياطيا إضافيا بلغ ١٨٥ مليون برميل زيت خام، ونتج عن ذلك ارتفاع احتياطي البترول فى المنطقة من ٣,٦ إلى ٤ مليار برميل خام. وقد تم تنمية هذه

الاكتشافات بإنشاء وتركيب منصة الإنتاج وتركيب خط أنابيب لنقل الخام بطول ٨كم وباستثمارات قدرها ٥٥مليون دولار. أما عن الاتفاقيات المستقبلية. فتم عقد ٨ اتفاقيات مع عدد من الشركات العالمية باستثمارات ١٣٧مليون دولار كحد أدنى وحصلت هيئة البترول على ٦.٤ مليون دولار كمنحة توقيع. بالإضافة إلى تعديل بعض الاتفاقيات القديمة وضخ ٤٠٠مليون دولار كاستثمارات جديدة لتدعيم عمليات البحث عن البترول فى منطقة السويس.

كما تم تحقيق ما يلى:

• تم تنفيذ المرحلة الأولى من خط غاز العريش/العقبة بطول ٢٥٠كم. بتكلفة استثمارية تبلغ ٢٠٠مليون دولار.

• يتم الاستعداد لعبور خط الغاز من جنوب طابا إلى ميناء العقبة. وذلك بإنشاء خط بحري بطول ١٦كم وقطر ٢٦بوصة وعمق ٩٠٠متر.

• تم التعاقد مع شركة يونيون فينوسا الأسبانية على إنشاء وحدة لتسييل الغاز الطبيعي بمنطقة دمياط: بهدف تصدير الغاز الطبيعي إلى أسبانيا بكمية مقدارها ٤مليون متر مكعب سنويا.

• تم تشغيل مشروعات جديدة للوفاء باحتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية بإضافة ٢.١مليون طن سولار و ٤٠٠الف طن بوتاجاز.

• تم تأسيس الهيئة العربية للغاز. وإنشاء الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز.

- وفى مجال التعامل التجاري مع العالم الخارجي. جاءت بيانات ميزان المدفوعات عن السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ معبرة عما تم إنجازه. لتعكس تحسنا واضحاً فى الأداء التصديرى. وفى نسبة تغطية الصادرات للواردات. وعجز الميزان التجارى والجارى وبصورة أكثر تحديداً تشير الإحصاءات إلى ما يلى:

• سجلت الصادرات السلعية ارتفاعا واضحا من ٥,١ مليار دولار عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. بنسبة زيادة بلغت ٦٠٪. ويرجع ذلك فى الأساس للزيادة التى حققتها الصادرات السلعية غير البترولية من ٣,٤ مليار إلى ٥,٠٤ مليار. بنسبة نمو ٤٨٪ خلال نفس الفترة. كما شهدت الواردات السلعية تراجعا من نحو ١٧ مليار دولار عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. بنسبة ١٥٪.

• حقق الميزان التجاري للبترول تحسناً منذ بداية العام المالي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بنسبة ١٣٪ ليصل الفائض إلى ٧٩٣ مليون دولار. بسبب ارتفاع الصادرات البترولية بنحو ١٩٪ إلى ١,٢ مليار دولار.
• تراجع العجز في الميزان التجاري من ١١,٧ مليار دولار إلى ٦,٢ مليار دولار، عن ذات الفترة. وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية من ٣٠ ٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ٥٥٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
ـ وبالنظر إلى أرقام ميزان الخدمات يتضح زيادة قيمة الفائض الذي ارتفع بنسبة ٢٦ ٪ بالمقارنة بالعام السابق ٢٠٠١/٢٠٠٢. وقد تبدو هذه الزيادة محدودة. إلا أن تقديرات عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ تتجاوز ذلك، نتيجة ما شهدته حصيلة صادرات السياحة والسفر من ارتفاع واضح خاصة خلال أشهر صيف العام المذكور. كما أسهمت الصادرات الخدمية الأخرى ومن أهمها قناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج في تحقيق تحسن واضح في الميزان الجاري ليحقق فائضا بلغ ١,٨٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مقابل عجز بلغ ٢,٤٧٨ مليار دولار ١٩٩٨/١٩٩٧.
– أسفر ميزان المدفوعات عن فائض بلغ ٥٤٦ مليون دولار، مقابل عجز مزمن منذ عام ١٩٩٨/١٩٩٧. وقد سجل هذا العجز أعلى قيمة له بما يفوق ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٩٩/٢٠٠٠. ولم يكن من الممكن التوصل إلى هذه النتائج التي سجلتها البيانات الدولية، إلا نتيجة جهد دءوب شمل مجموعة متكاملة من الخطوات تمثلت في:
• تطوير المنظومة المؤسسية التي تخدم النشاط التصديري (هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية، إنشاء نقطة تجارة المنصورة، ومركز التدريب للعاملين بالمشروعات الصغيرة، برامج تطوير وتحديث مؤسسات التخزين والحفظ والتغليف، والتوسع في إنشاء الساحات المبردة، واستكمال برامج تحديث مؤسسات التسويق الخارجي، وإقامة مركز لتنمية الصادرات بمدينة ٦ أكتوبر بالتعاون مع جمعية مستثمري المدينة والمؤسسة العالمية لتمويل الجمعيات الأهلية).
• إصدار عدد من التشريعات بهدف توفير قاعدة قانونية صلبة للمؤسسات القائمة بالتصدير؛ ومن أجل مواجهة معوقات التصدير، وخفض التكلفة التي يتحملها المصدر.
• التوسع في عدد الشركات المستفيدة من برامج المساندة.
• ما تم من جهود على الساحة العالمية من تكثيف الاشتراك في المعارض الدولية والإقليمية والمحلية، بغرض فتح الأسواق الخارجية للصادرات المصرية، الأمر الذي انعكس في ولوج المنتجات المصرية إلى أسواق جديدة.

وفي ذات الوقت كان من الضروري التوسع في قنوات التبادل التجاري، ولقد تم ذلك من خلال العمل على عدة محاور، تتضمن التحرك السياسي، وعقد الاتفاقيات التجارية، سواء بشكل ثنائي أو اقليمي، مع تجمعات اقتصادية، أو في إطار متعدد الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية. كما قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية المشاركة الأوروبية، و التي يتم بموجبها إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية لا تتجاوز اثني عشر عاما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. كما تم إنهاء المفاوضات حول اتفاقية إعلان أغادير، التي تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والمغرب وتونس والأردن؛ للاستفادة من قاعدة المنشأ التراكمية مع دول الاتحاد الأوروبي. وفي ذات الوقت يجري العمل على عدة محاور مختلفة لتفعيل الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة . بالإضافة إلى طرح ودراسة إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها أكبر سوق عالمية من جهة. كما أنها من أهم الشركاء التجاريين لمصر من جهة أخرى. ولم تغفل الحكومة عن عمقها القاري في أفريقيا فتم الإعلان عن الاتجاه للدخول في منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا. كما تقوم الحكومة بجهود تفاوضية مكثفة مع بعض الدول العربية الفاعلة في التعاون الاقتصادي العربي – العربي لاتخاذ خطوات جادة نحو إقامة السوق العربية المشتركة.

لم يكن تحقيق الأهداف المرجوة وتطبيق السياسات ممكنا دون تطوير الأطر التشريعية. ومن ثم قامت الحكومة بإعداد منظومة متكاملة من القوانين فى ذات الطريق الذى بدأته وذلك لتطوير مناخ العمل الاقتصادي والاجتماعي والبنية الأساسية.

وفى هذا الشأن انتهت الحكومة من إعداد عدد من مشروعات القوانين وتقدمت بها إلى مجلس الشعب والشورى اللذين وافقا عليها فى الفترة من نوفمبر ٢٠٠٢ إلى يونيو ٢٠٠٣. وكانت سياسة الحكومة فى هذا الشأن توسيع قاعدة المشاركة فى مناقشة مشروعات القوانين المختلفة حتى تعكس الأراء المرتبطة بها وتأتى فى الصورة المحققة لأهدافها.

وقد امتدت هذه القوانين لتشمل متطلبات تطوير البنية الأساسية مثل قانون تنظيم الاتصالات. وفى ذات الوقت شملت القوانين اللازمة لتفعيل النشاط الاقتصادى وضبط إيقاع العمل والاستفادة من الخبرة الماضية. وشمل ذلك قانون العمل. وقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد. وتعديل بعض أحكام القانون بشأن التصالح فى المنازعات الضريبية القائمة أمام المحاكم بين مصلحة الضرائب والممولين. وتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال. وتعديل بعض أحكام قانون رسوم التوثيق والشهر. وفى مجال علاقات العمل والرعاية الاجتماعية وحقوق المواطن شملت القوانين التى تقدمت بها الحكومة وتم إصدار قوانين (العمل. إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان. زيادة المعاشات. وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى. منح العاملين بالدولة علاوة خاصة).

ثانياً: تغيرات سعر الصرف بعد تحريره وآثار هذه التغيرات

أعلنت مصر تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف في ٢٨ يناير ٢٠٠٣، حيث يعتمد النظام الجديد علي آليات السوق في إطار مؤسسي بما يؤدي إلي تنظيم وتوحيد السوق تحت إشراف ورقابة البنك المركزي المصري، وبضفي الشرعية المطلوبة علي معاملات النقد الأجنبي بما يحقق الانضباط والكفاءة في هذه المعاملات.

ويهدف هذا النظام إلي توحيد سعر الصرف، وكذلك التوصل إلى تحقيق سعر عادل ومتوازن للجنيه المصرى مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، كما يؤدي إلي الابتعاد عن المحسوبية والوساطة والعمولات لتوفير العملة الأجنبية. ويساعد هذا النظام في الحفاظ علي الاحتياطي من النقد الأجنبي. وتجدر الإشارة إلي أن الدول النامية التي اتبعت هذا النظام قد حققت زيادة تراكمية في الاحتياطي من النقد الأجنبي. كما سيؤدي هذا النظام إلى إحداث انخفاض في أسعار الفائدة علي الجنيه وعدم المبالغة في استخدامها لتحديد سعر مقتعل للجنيه مقابل العملات الأجنبية.

كما أن وجود سعر سوقي للجنيه مقابل الدولار سيؤدي إلى انضباط الأسواق وتحقيق ميزة تنافسية للصادرات المصرية، خاصة بعد منح المصدرين القدرة علي اتخاذ قراراتهم في إطار سوق يتسم بالكفاءة والشفافية، بما من شأنه زيادة قدرات القطاع الإنتاجي الموجه للتصدير وزيادة فرص العمل، خاصة في القطاعات ذات القدرة التصديرية العالية وكثيفة العمل (مثل المفروشات والملابس الجاهزة والحاصلات الزراعية والمنتجات الغذائية).

كما يؤدي هذا النظام إلي استخدام آلية سعرية منضبطة لترشيد الواردات وزيادة الطلب علي المنتجات محلية الصنع البديلة للواردات بما يزيد من فرص العمل والتشغيل. بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، في المشروعات الإنتاجية كنتيجة لوجود نظام لسعر الصرف يتسم بالشفافية والانضباط، وبما يدفع نحو زيادة الاستثمار فى الأوراق المالية بالبورصة المصرية. وقد صدرت عدة تقارير عن عدد من المؤسسات الدولية تستحسن النظام الجديد لسعر الصرف ذاكرة في تلك التقارير بعضاً من الأمور سالفة الذكر.

وقد ساند الحزب الوطني الديمقراطي النظام الجديد لسعر الصرف باعتبار أنه يأتي في إطار حزمة مدروسة من الإجراءات الإصلاحية مثل الإصلاح الضريبي، وتحرير التجارة الخارجية وحماية المنافسة ومنع الاحتكار وقانون البنوك وغيرها، وفي إطار فلسفة للإصلاح ترتكز على دعامتين أساسيتين، الأولي تتمثل في دراسة ومساندة الحزب للإجراءات الإصلاحية، والثانية تتمثل في ترسيخ هذه الإصلاحات في إطار قانوني يؤكد استقرارها وإعطاء السلطة المعنية الصلاحيات المطلوبة والواجبات المفروضة عليها وأسلوب المتابعة وتحديد المسئولية.

وللقضاء على الاختلالات والتشوهات التي مازالت قائمة في سوق النقد الأجنبي ينبغي العمل على تحقيق ما يلي:

- إستكمال البنية الأساسية والمؤسسية لسوق النقد الأجنبي، ومن أهم مكوناتها إقامة سوق بينية للبنوك لمعاملات النقد الأجنبي مع وضع الاطار التنظيمي والرقابي اللازمين لعمل هذه السوق.
- تفعيل السياسة النقدية بما يساند نظام تحرير سعر الصرف.
- التعامل بحزم مع كل الممارسات التي تخرج عن اطار السوق المنظمة والقواعد القانونية

الحاكمة لها، خاصة بعد صدور القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد.

أثر تحرير سعر الصرف على الصادرات المصرية:

انعكس قرار تحرير سعر الصرف بصورة واضحة على قيمة العجز التجاري، الذي حقق انخفاضا بلغت نسبته ٣٨٪ عما كان عليه في نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لزيادة قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة يناير- أغسطس ٢٠٠٣ بنسبة ٣٥٪ عما تحقق خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٢، وذلك وفقا للإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية.

وفيما يلي موجز عن أثر تحرير سعر الصرف على عدد من أهم قطاعات الصادرات المصرية:

- قطاع الحاصلات الزراعية:

أدى قرار تحرير سعر الصرف الأجنبي إلى تحسين عائد النشاط التصديري مما انعكس في زيادة الصادرات الزراعية وفتح أسواق جديدة لها، وأصبح التصدير يمثل نشاطا جاذبا للاستثمار للشركات العاملة في مجال الصادرات الزراعية، حيث اتجهت إلى زيادة المساحات المزروعة لتحقيق زيادة في الإنتاج للتصدير واستتبعها زيادة في الطاقة التخزينية وزيادة العمالة المستخدمة في هذه الأنشطة. كما يعد تحرير سعر الصرف عامل جذب لاستعادة بعض شركات التصدير لنشاطها وتشجيع شركات أخرى للدخول في هذا المجال. وارتفع إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة يناير - أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٤١٣ مليون دولار بزيادة بلغت ٣٥٪ عما تحقق خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٢.

وقد اتجهت العديد من شركات التصدير الزراعي إلى زيادة المساحات المنزرعة لتحقيق إنتاج إضافي للتصدير، وهو ما أدى إلى توفير فرص عمل إضافية. ودفع ذلك الشركات إلى تطوير خطوط الإنتاج بما يتناسب وطلبات المستوردين، وتعديل خطوط التشميع والتجفيف الخاصة بالموالح، وتطوير المعامل وإمدادها بأحدث الأجهزة القياسية للتأكد من مطابقتها للمواصفات العالمية.

- قطاع الصناعات الغذائية:

شهدت صادرات الصناعات الغذائية نمواً كبيراً خلال الفترة من أول فبراير حتى أول سبتمبر ٢٠٠٣ بنسبة بلغت ٩,٥٪ عما تم تصديره في نفس الفترة من عام ٢٠٠٢. فقد شهدت صادرات الخضر المجمدة والمجففة ومنتجات الألبان، زيادة في صادرتها بلغت ٤٪، ٦٪، ٥٪ على الترتيب. وقد انتعش نشاط العديد من الشركات المصدرة نتيجة للحوافز المقدمة إليها من الدولة. بالإضافة إلى ظهور منتجين محليين جدد دخلوا قطاع التصدير نتيجة التأثير الإيجابي لقرار تحرير سعر الصرف وما أحدثه القرار من مردود إيجابي علي هذه الشركات من حيث زيادة صادراتها وارتفاع قدراتها الإنتاجية نتيجة التوسع في ضخ استثمارات جديدة في هذه الشركات.

- قطاع المنتجات النسيجية:

أسفرت سياسة تحرير سعر الصرف عن تحقيق صناعة الغزل والنسيج لنتائج إيجابية ملموسة. ونظرا لاعتماد هذه الصناعة على القطن المصري بصفة كلية فإن السياسات المنظمة له. ومنها تحرير سعر الصرف مكنت من نهوض هذه الصناعة بصورة لم تكن متوقعة. وذلك بالرغم من التحديات والمعوقات التي يواجهها قطاع الغزل والمنسوجات على الصعيدين المحلى والخارجي. فقد تمكن هذا القطاع من تحقيق عدة نجاحات خاصة بعد تحرير سعر الصرف. ومن أمثلة هذه النجاحات:

- التحسن التدريجي اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٣، حيث زادت الطاقات الإنتاجية التصديرية وانخفضت الخسائر إلى أدنى حد لها.
- إزدياد الاستثمارات والتوسعات وتشغيل عمالة إضافية في بعض الشركات المصنعة للغزول والمنسوجات والبعض الآخر في مرحلة تحسين أوضاعه.
- زيادة إجمالي المبيعات المحلية نتيجة لارتفاع حجم الطلب على الغزول المصرية ذات الأسعار المنافسة للمثيل المستورد.
- العودة إلى تصدير شريحة الغزول السميكة ومنتجاتها من الأقمشة. حيث تم استعادة جزء كبير منها نتيجة القدرة على البيع بأسعار تنافسية مع ارتفاع حجم الصادرات الكلية.

- القطن:

بالرغم من أن كل الدلائل كانت تشير إلى انخفاض أداء قطاع القطن. حيث ظل المخزون القطني على مدار المواسم الماضية يتراكم إلى أن وصل إلى أعلى معدلاته. فإن سياسة تحرير سعر الصرف أسفرت عن بيع محصول القطن وتصدير المخزون المتراكم بالكامل لتصل حصيلة صادرات القطن إلى ٣٣٦ مليون دولار موسم ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بزيادة تقدر نسبتها بحوالى ٥١٪ عن موسم ٢٠٠١/٢٠٠٢. ومن ثم المطالبة بزيادة المساحة المزروعة بالقطن وزيادة إنتاجه للوفاء بالاحتياجات المطلوبة منه. وأدى ذلك أيضاً إلى توفير الأعباء المالية للاحتفاظ بالفضلة من مصاريف تمويل وتأمين وفوائد بنوك تقدر بحوالي ١,٥ مليار جنية.

- المفروشات المنزلية والسجاد والموكيت:

يعتبر هذا القطاع من القطاعات التصديرية الواعدة. وقد استطاع بعد تحرير سعر الصرف تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فى كلا القسمين المكونين لهذا القطاع وهما:

القسم الأول: صناعة الوبريات والمفروشات المنزلية من ملاءات وستائر وتنجيد. فنظراً لارتباط هذه الصناعة ارتباطا كليا بالقطن المصري. كان لتحرير سعر الصرف أثر إيجابي في انخفاض أسعار الغزول المصنعة من أقطان مصرية مقارنة بأسعار الغزول المستوردة. مما أدى إلى تحقيق عدة إنجازات منها زيادة معدلات إنتاج الوبريات والمفروشات المصنعة من غزول قطنية مصرية لزيادة الطلب عليها. وزيادة الاستثمارات والتوسعات في أغلب الشركات في هذه الصناعة لتغطية الطلبات المتزايدة عليها. وارتفاع حجم وقيمة صادرات هذه الصناعة فضلا عن فتح أسواق جديدة لها كنتيجة مباشرة للجودة والأسعار المنافسة لها.

أما القسم الثاني: وهو صناعة السجاد والموكيت. فقد حقق هذا القطاع زيادة في صادراته خلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٠٣ بمقدار ٣٥٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضى مع زيادة استثماراتها وتوسعاتها وحجم العمالة بها.

- الملابس الجاهزة:

حقق تحرير سعر الصرف زيادة ملحوظة في صادرات هذا القطاع. كما ساعد على تحول المصانع المنتجة للملابس الجاهزة إلى توفير احتياجاتها من الغزول والأقمشة من السوق المحلى بدلا من الاستيراد. مما أدى إلى توفير النقد الأجنبي. هذا بالإضافة لزيادة استثمارات بعض الشركات المنتجة للملابس وتوسيع نشاطها وزيادة عدد العمالة بها لمواجهة الطلب المتزايد على الملابس المصنعة من غزول وأقمشة مصرية.

وقد حقق هذا القطاع زيادة بمقدار ٣٠٪ في صادراته الإجمالية خلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٠٣ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

أداء البورصة المصرية منذ تحرير سعر الصرف:

ارتفعت مؤشرات أداء البورصة المصرية منذ تحرير سعر الصرف (يناير - أغسطس ٢٠٠٣) ارتفاعات قياسية لم تشهدها منذ بداية عملها الفعلي في ١٩٩٢ وحتي في عام ٢٠٠٠ (عام الذروة). ووصلت المؤشرات إلى مستويات قياسية جديدة. فقد تأثرت البورصة المصرية بالإيجاب بتحرير سعر الصرف وبدء عودة المستثمرين الأجانب للبورصة مرة أخرى.

فقد ارتفعت كافة المؤشرات المحلية للبورصة المصرية. حيث ارتفع كل من مؤشر سوق المال العام. ومؤشر المجموعة المالية. ومؤشر هيرمس. ومؤشر برايم للخصخصة. ومؤشر التجاري للاستثمار بنسب بلغت ١٤,٥٪ و٦٠,٦٪ و٥٢٪ و٢٥,٥٪ و٢٣,٢٥٪ على الترتيب.

ونتيجة للارتفاع الملحوظ في المؤشرات وارتفاع أسعار الأسهم. ارتفع رأس المال السوقي بحوالي ٢٥٪ ليصل إلي ١٥٣,٣ مليار جنيه (٢٥ مليار دولار أمريكي). وهو ما يقترب من ٣٩,٦٪ من إجمالي الناتج المحلى فى

نهاية أغسطس ٢٠٠٣ مقارنةً بـ ١٢٠,٤ مليار جنيه مصري (١٩,٦ مليار دولار أمريكي) أي حوالي ٣١٪ من إجمالي الناتج المحلى في نهاية ديسمبر ٢٠٠٢.

وبلغ حجم تداول الأسهم والسندات المقيدة خلال نفس الفترة ٧٣٩,٥ مليون ورقة مقارنةً بحوالى ٧١٣ مليون ورقة خلال عام ٢٠٠٢. وقد بلغ عدد العمليات في نفس الفترة حوالى ٧٧٠ ألف عملية مقارنةً بحوالى ٧٤١ ألف عملية خلال عام ٢٠٠٢. كما حققت قيمة مشتريات الأجانب فارقاً إيجابياً عن قيمة مبيعاتهم بلغ ٤,١ مليون جنيه مصري. وحقق حجم شراء الأجانب مقابل مبيعاتهم فارقاً إيجابياً بلغ ٦١٩,٦ ألف سهم.

وخلاصة القول أن الاقتصاد المصري يشهد في هذه المرحلة تحولاً هاماً نحو التصدير، حيث إن نسبة أكبر من الطاقه الإنتاجية بدأت في التوجه إلى الأسواق العالمية. بالإضافة الي أن نسبة كبيرة من الإنفاق علي الواردات ستتحول إلى الداخل بحثاً عن مدخلات إنتاج محلية بدلية عن المستوردة كل ذلك يعزز الثقة فى النظام الجديد. وبالتالى فإنه بالرغم من الأعباء التي يفرضها هذا التحرك في سعر الصرف علي المجتمع المصري في الأجل القصير فإنه سيعود في النهاية بفوائد ضخمة علي الاقتصاد المصري في الأجل المتوسط: بسبب زيادة الطاقات الإنتاجية المستخدمة وزيادة التشغيل وكذا إنتاجية العامل وبالتالي أجره. وتجدر الاشارة إلى أن هناك بعض التداعيات السلبية في الممارسة نتيجة لعدم كفاية بعض الجوانب المؤسسية والبنية الأساسية اللازمة لإدارة فاعلة للنظام الجديد. كما يعد تفعيل السياسة النقدية أحد الجوانب الهامة المطلوبة لمساندة نظام الصرف الجديد. هذا فضلا عن استكمال البنية الأساسية المساندة للإنتاج التصديرى والجهود المطلوبة لإقامة التحالفات فى أسواق العالم وتواجد الكوادر القادرة على تقديم المنتجات المصرية إلى الأسواق الخارجية.

ثالثاً: السياسة الاقتصادية الكلية فى الأجل القصير

لا شك أن بعض القرارات الاقتصادية الرئيسية تكون لها آثار غير إيجابية على عدد من المتغيرات في المدى القصير بالرغم من آثارها الايجابية في الأجلين المتوسط والطويل. وقد عاصر الاقتصاد المصرى مجموعة من الخطوات التصحيحية الهامة، خلال الفترة الأخيرة، في إطار سياسة كلية تهدف لإعادة التوازنات الأساسية للمتغيرات الكلية الأولية. وتتحدد أهداف السياسة الاقتصادية خلال الأجل القصير فى معالجة الآثار الناجمة عن سياسات التصويب التى شهدتها الأعوام القليلة الماضية، والتى تتمثل بصفة أساسية فى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وانخفاض التشغيل (وزيادة معدلات البطالة) مع وجود اتجاه نحو الزيادة المضطردة فى معدلات التضخم ولذلك يجب أن تهدف أى سياسة اقتصادية كلية فى الأجل القصير إلى:

- زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى، وزيادة معدلات التشغيل فى الاقتصاد القومى.
- العمل على السيطرة على الضغوط التضخمية فى الاقتصاد القومى.
- العمل على المحافظة على حصة الناتج المحلى الإجمالى العينى لمحدودى الدخل.

ويجب أن تتحدد هذه الأهداف، فى إطار أهداف الأجل المتوسط التى تتمثل بصفة أساسية فى محاصرة العجز فى الموازنة العامة والعمل على تخفيضه تدريجيا، والمحافظة على التوازنات الخارجية من انخفاض فى عجز الميزان التجارى فى ضوء استمرار ملاءمة المديونية الخارجية للدولة.

ولذلك نقترح السياسة الاقتصادية الكلية التالية :

١ - حماية محدودي الدخل :

لابد من تفعيل عدد من الإجراءات العاجلة في الأجل القصير لتلافى الآثار التضخمية من جهة وللحفاظ على حصة محدودى الدخل، وزيادتها من الناتج المحلى الإجمالى من جهة أخرى خاصة بعد الزيادات التى حدثت فى أسعار سلع أساسية تمثل أهمية كبري فى إنفاق الأسر المصرية.

وهذه الزيادات ترجع إلي زيادة الأسعار العالمية لبعض السلع والمواد الغذائية. وكذلك التغيرات الحادثة في سعر الصرف. ويمثل مايلى الإجراءات ذات الأولوية:

- تخفيض الجمارك وإلغاء رسوم الخدمات والرسوم الأخرى المفروضة على السلع الغذائية وبالأخص: الدقيق والذرة والزيوت والسكر والشاي والفول والعدس.
- إبدال الرسوم الجمركية القطعية المفروضة على الملابس الجاهزة بنظام التعريفة الجمركية .بما يخفض من أسعار الملابس الجاهزة التى تشكل نسبة كبيرة من حجم إنفاق الأسر والحفاظ على تنافسية المنتج الوطني في الوقت ذاته.
- التواجد المؤسسى المكثف لشراء وتوفير السلع الأساسية الضرورية للاستهلاك اليومى للمواطنين.
- إستمرار الدعم المباشر للأسعار وتوفير السلع الأساسية للاستهلاك اليومى للمواطن المصرى خاصة: رغيف العيش. زيت الطعام. السكر. الفول. العدس. المكرونة الشعبية. والأرز.
- التوسع فى إنشاء وإتاحة منافذ التوزيع التعاونية والتى تلتزم بالبيع بأسعار نصف الجملة مقابل التيسيرات التى تقدم لها. ومن الضرورى أن تتواجد هذه المنافذ فى جميع القرى والأحياء وأن توفر لها جميع السلع الأساسية.
- تطوير نظام البطاقات التموينية.
- استمرار تنفيذ برنامج النهوض بالقرى المصرية.
- زيادة الموارد التى تخصص سنويا لتفعيل نظام الإقراض الشعبى والموجه لإنشاء مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر خاصة فى القرى والأحياء الشعبية.
- صياغة برنامج يشمل تسجيل الملكيات. وسيكون من آثاره إيجاد قدر ضخم من الثروة العقارية والمالية المسجلة. تساعد محدودى ومتوسطى الدخول في تسييل ثرواتهم. ويقترح اتخاذ مشروع رائد فى عدد من المناطق العشوائية الأقرب إلى التسجيل.

٢- الحفاظ على التوازنات الخارجية واستقرار سعر الصرف:

-إقامة سوق بينية للنقد الأجنبي للبنوك تشارك فيها شركات الصرافة بما يسهم في تحقيق الاستقرار في سوق النقد الأجنبي وضبط علاقة الجنيه المصري بالعملات الأخرى.
- العمل على زيادة إتاحة التمويل الخارجى بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبى من السوق العالمى.
- التركيز فى عمليات الخصخصة على تلك التى من شأنها جذب استثمارات من الخارج.
- ضمان سهولة التعامل فى بورصة الأوراق المالية. لتشجيع عودة الأجانب إلى السوق. وذلك من خلال ضمان سرعة وسهولة التسويات فيها. مع توفير قدر كاف من الأوراق المالية الإضافية.

٣-زيادة الطلب الفعلى على الإنتاج:

عند استقرار سوق النقد الأجنبي. ينبغي تبني سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الفعلي في الاقتصاد القومي. ولذلك يقترح اتخاذ الإجراءات الآتية لزيادة الطلب الفعلى المحلى والخارجى على المنتجات المصرية من خلال:

- تفعيل دعم الفائدة للإقراض العقارى للإسكان أقل من المتوسط. مع التأكد من وجود الأدوات المالية المناسبة لتمويل هذا الإقراض. إما من خلال توريق قروض عقارية طويلة الأجل (البنك العقارى المصرى العربى) أو من خلال إعادة خصم قروض عقارية لفترات محدودة بأسعار فائدة مميزة.
- زيادة الدعم المخصص للصادرات مع التركيز على القطاعات كثيفة العمالة فى الصناعات النسيجية. والملابس الجاهزة. والصناعات الهندسية. ومنتجات مواد البناء.
- تحضير الشركات العالمية التى تبحث عن مواقع لتوطن صناعتها لاختيار مصر كموقع تصنيعى للسوق المصرى والأسواق الأخرى. ويمكن أن يتم هذا من خلال منح حوافز خاصة للشركات التى تعمق التصنيع المحلى وتعتمد على أسواق التصدير.
- إستخدام الطلب الفعلى المؤكد ولسنوات

طوال على التوسع فى المرافق (الكهرباء - مياه - صرف صحى - نقل) كحافز لمشاركات فى التصنيع فى المواقع الوطنية القادرة على التصنيع أو إنشاء مشاركات جديدة.

٤ - الحد من الزيادة فى عجز الموازنة العامة للدولة :
قد يبدو أن الحد من العجز فى الموازنة العامة للدولة من السياسات التى سيكون من شأنها زيادة الاتجاهات الانكماشية فى الاقتصاد القومى. إلا أنها فى حقيقة الأمر تساعد على إرساء قواعد متينة لتوليد معدلات نمو للدخل القومى يكون مصدرها الإنفاق الخاص. الجارى والاستثمارى. سنة بعد الأخرى. ولذلك يقترح إتخاذ إجراءات لتخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة.

٥ - زيادة الإنفاق الاستثمارى للقطاع الخاص :

وتعتمد هذه السياسة على تخفيض أسعار الإقراض لقطاع الأعمال والقطاع العام والقطاع الخاص وذلك من خلال:
-العمل على زيادة معدلات نمو السيولة فى الاقتصاد القومى مع الاهتمام برفع معدلات نمو الائتمان للقطاع الخاص من خلال برامج تستهدف تشجيع الجهاز المصرفى على المزيد من الإقراض للمنشآت الاقتصادية من خلال إعادة خصم القروض المحلية ذات الآجال القصيرة ومعدلات الفائدة المرتفعة. وغيرها من البرامج التى تدفع الجهاز المصرفى للمزيد من الإقراض لتمويل النشاط الاقتصادى.
- صياغة سياسة نقدية وتوسعية تقوم على تخفيض نسبة الاحتياطى القانونى على الودائع في ضوء تطورات سوق النقد. مما سيؤدى إلى تشجيع البنوك على تخفيض هام فى أسعار الإقراض على أسعار الإيداع.
- التركيز على تنمية منحنى عائد متوسط وطويل الأجل فى الاقتصاد القومى عن طريق تشجيع إصدار أوراق مالية ذات آجال طويلة تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة. وإنشاء سوق نشطة فيها لضمان كفاءة الوساطة المالية فى الاقتصاد القومى وإتاحة مصدر تمويل متوسط وطويل المدى للمنشآت الاقتصادية المختلفة.

رابعاً: الإجراءات المطلوب تنفيذها فى الأجل القصير موزعة وفقاً للسياسات:

١ - السياسة النقدية:

أ - تفعيل مجلس التنسيق وفقاً لقرار رئيس الجمهورية بتشكيله. وصدور اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي.

ب - إعداد ونشر إطار للسياسة النقدية مبني علي "استهداف التضخم".

ج - استخدام أدوات السياسة النقدية بما يسهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار من خلال:
- خفض الاحتياطي القانوني الذي تلتزم البنوك بإيداعه لدي البنك المركزي.
- خفض تكلفة الاقتراض.
- تفعيل عمليات السوق المفتوحة والبدء في العمل بنظام المتعاملين الرئيسيين.
- تشكيل لجنة للسياسات النقدية علي أن يكون نظام عمل اللجنة محدداً في النظام الأساسي للبنك المركزي ولائحته التنفيذية.

د - الفصل بين الرقابة المصرفية والسياسة النقدية داخل البنك المركزي.

هـ - التنسيق بين مؤسسات الرقابة المالية المختلفة من خلال لجنة مشتركة للرقابة (لجنة الرقابة المالية) كنواة لهيئة للرقابة المالية تنشأ مستقبلاً.

و - إعداد سياسة لتطوير القطاع المالي.

ز - استكمال الإجراءات التشريعية لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد وذلك عن طريق:
- إصدار اللائحة التنفيذية للقانون.
- إصدار النظام الأساسي للبنك المركزي.
- إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء لجنة الرقابة المالية تضم كل من الرقابة علي البنوك. وهيئة التمويل العقاري. وهيئة سوق المال. وهيئة الرقابة علي التأمين ونشاط التأجير التمويلي.

٢ - السياسات المالية العامة:

أ - الإصلاح الضريبي:
- الانتهاء من إعداد قانون الضرائب على الدخل. بشكل يحقق التوازن بين هدف الحصول على مزيد من الدخل وتشجيع الاستثمار فى إقامة مشروعات جديدة والتوسع فى المشروعات القائمة.
- رفع حدود الإعفاء للأعباء العائلية بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية.
- تخفيض أسعار الضرائب.
- تطوير نظم حصر المجتمع الضريبي للحد من ظاهرة التهرب واستخدام أساليب التحفيز للممولين على أداء الضريبة وإنهاء المنازعات.
- إصلاح الإدارة الضريبية بما في ذلك تيسير إجراءات الإقرار والفحص والربط والتحصيل. و وإرساء مبادئ واضحة لضبط أداء الإدارات الضريبية ورفع كفاءتها وتفعيل آليات الإثابة والعقاب.

ب - الضرائب على المبيعات:
- حسم الخلاف حول وضوح إجراءات ووعاء الضريبة. والتنفيذ. ودراسة مدى إمكانية الاستمرار فى خضوع السلع الرأسمالية الداخلة في المشروعات الإنتاجية لهذه الضريبة وآثار ذلك على الإنتاج. وإعادة النظر في الفترة المحددة لتقديم الإقرار الضريبي.

ج - التعريفة الجمركية:
- البدء في تخفيض التعريفة الجمركية بما يجعل كلاً من المتوسط البسيط والمرجح للتعريفة الجمركية في مصر مقارباً للدول

المنافسة.
- علاج التشوهات في هيكل التعريفة الجمركية بما يزيد من تنافسية الاقتصاد المصري ويخفض الأعباء على المستهلكين.
- علاج قصور المادة السادسة التى تحفز على استخدام مكون محلى بنسبة ٦٠٪ فى مقابل الحصول على تخفيضات جمركية.

د - إدارة الدين العام المحلى والخارجي:
- إنشاء لجنة مشتركة لإدارة الدين العام بشقيه المحلى والخارجى برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزير المالية ومحافظ البنك المركزى.
- وضع ضوابط الاقتراض من الخارج لتمويل عملية التنمية والحفاظ على الاستقرار النقدى.
- مراجعة مديونية المؤسسات المضمونة من البنك المركزى أو الحكومة. وبحث إمكانية التعجيل بالوفاء بالقروض مرتفعة التكلفة.
- وضع قواعد ملزمة لإدارة المحفظة المالية للدولة من النقد الأجنبى (الاحتياطى من النقد الأجنبى والدين الخارجى).
- البدء فى إيجاد منحنى عائد للأوراق المالية الحكومية المصدرة محلياً لإيجاد مرجعية لتسعير الأوراق المالية طويلة الأجل.

هـ - الهيئات الاقتصادية وتمويل المرافق العامة:
- استكمال برنامج تحويل الهيئات ذات الطابع الاقتصادى إلى شركات قابضة بما يمكنها من إعادة هيكلة أصولها وخصومها وتقييم الأوضاع المالية. مع إعلان جدول زمنى لذلك.
- إيجاد حل لمشكلة تزايد الفاقد السلعى. وخاصة فى مياه الشرب. وذلك عن طريق المحاسبة بنظام العداد ووضع جدول زمنى للتنفيذ.
- نشر القوائم المالية للهيئات الاقتصادية. ودراسة أسباب العجز. إن وجد. مع سرعة البت فى أسباب العجز الجارى الذى تعانى منه بعض الهيئات العامة والإعلان عنها. مع وضع برنامج زمنى للقضاء على أسباب العجز (اللجنة المشتركة بين وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات). فضلاً عن زيادة نسبة التمويل الذاتي.
- إعادة هيكلة بنك الاستثمار القومى مالياً وفنياً وإدارياً.
- مبادلة الاستثمارات ذات القيمة الموجودة لبنك الاستثمار بجزء من الديون المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية.

و- التأمينات الاجتماعية:

- التزام الحكومة بتوفير معاشات المستحقين مع اتخاذ الإجراءات المناسبة المعينة على ذلك.
- إعداد قانون موحد للتأمين الاجتماعى .
- وضع ضوابط لفاعلية نظام التأمين على أصحاب الأعمال والتعامل مع ظاهرة الاشتراك بالحد الأدنى.
- إحكام الرقابة على صرف معاشات غير المشتركين فى نظم التأمينات.
- التوسع فى صناديق التأمين الخاصة التكميلية مع إحكام الرقابة عليها.
- تبسيط إجراءات صرف المعاشات وزيادة منافذ الصرف , وبدء تنفيذ صرف المعاشات من خلال البطاقات الإلكترونية ومن مكاتب البريد.

٣ - سياسات الاستثمار:

أ- الاستمرار فى تنفيذ برنامج الخصخصة فى ظل تحسن الظروف المواتية للاستثمار وذلك من خلال ما يلى:

- وضع برنامج زمنى وتحديد المسئولين فى الحكومة عن تنفيذه للشركات المشتركة التى يساهم المال العام فيها والإعلام عن هذا البرنامج.
- إعلان قائمة بالشركات المطروحة للبيع فى القطاعات المختلفة. وتبنى أسلوب "عروض الشراء" لنجاحه النسبى مقارنة بالأساليب الأخرى.

ب - إعمال آلية فعالة لتأكيد ضمان استمرارية تمويل تحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بصورة فورية دون إبطاء.

ج - إرساء قواعد للخروج من السوق , بتعديل قانون التجارة فيما يتعلق بالإفلاس والصلح الواقى من الإفلاس.

د- المساندة الإعلامية لبرامج التحرير الاقتصادى والإصلاح ودعم دور القطاع الخاص.

هـ - بدء التنفيذ للمخطط العام للتنمية الاقتصادية بالسويس.

و- الالتزام بعدم تعديل ما يتم منحه من مزايا وما يتم الاتفاق عليه مع المستثمرين وإنشاء مكتب لتلقى أى شكاوى بهذا الشأن فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ز - الانتهاء من إعداد التشريعات الاقتصادية الآتية وتقديمها خلال الدورة التشريعية القادمة:

- مشروع قانون الشركات.
- تعديل قانون سوق رأس المال لتنشيط عملية التوريق.
- مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- تعديلات قانون ضمانات وحوافز الاستثمار؛ لتيسير إجراءات التعامل مع المستثمرين.
- مشروع قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة.
- مشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة.
- مشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات.

ح - تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية وذلك من خلال:

- دعوة القطاع الخاص لتمويل وتطوير مرافق البنية الأساسية وفقا لضوابط واضحة ومعلنة وثابتة.
- وضع الإطار القانونى المنظم لكافة الصور الرئيسية لمشاركة القطاع الخاص فى تمويل وتشغيل مرافق البنية الأساسية.
- إرساء مبدأ حرية المنافسة فى مجالات تقديم خدمات البنية الأساسية من خلال إنشاء أجهزة رقابية وتنظيمية فى كل قطاع تتمتع بالاستقلال عن الجهات التى تقوم بتقديم الخدمات المعنية.
- إيجاد البنية التشريعية الملائمة لاختيار المستثمر من خلال إجراءات تنافسية شفافة وذات كفاءة تتفق وطبيعة هذه المشروعات مراعية عند تقييم العروض الدقة التقنية والجدوى التشغيلية ونوعى الخدمات وتدابير ضمان استمراريتها و إمكانيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مسايرة الاتجاهات العالمية والأصول الحديثة فى معالجة حقوق والتزامات الأطراف المعنية على نحو يدعم الاستثمار المباشر فى خدمات البنية الأساسية. مع إعطاء الأولوية لاعتبارات المصلحة العامة.

ط - منح الاستثمارات العالمية الراغبة فى الاستثمار فى الأنشطة التكنولوجية والتى تقام بهدف التصدير حوافز خاصة لتشجيعها على التوطن فى مصر.

٤- استغلال الطاقات الوطنية:

- إعداد برامج لاستغلال الطاقات الوطنية غير المستغلة فى قطاعات الزراعة والصناعة والإنتاج الحربى والسياحة والبترول للوفاء باحتياجات السوق المحلى والتصدير.
- قصر الإنفاق الحكومى على شراء المنتجات ذات المنشأ الوطنى، إلا فى الحالات التى لا يتواجد فيها هذا الإنتاج.
- تكثيف الترويج لاستخدام الأراضى التى وصلت إليها المرافق الأساسية والموجودة فى جميع المحافظات.
- إعطاء حوافز للشركات العالمية التى يتم إقناعها بالمشاركة فى تشغيل الطاقات الوطنية.

٥- السياسات التجارية:

- إعداد برنامج زمنى معلن لتطوير البنية الأساسية للتجارة الخارجية، مع إعطاء أولوية للموانى، ومعامل الفحص، ومناطق التخزين.
- بدء تنفيذ نظام إنهاء إجراءات سداد الجمارك والإفراج قبل وصول البضاعة والإعلان عن برنامج التنفيذ، فى ميناء يقع على البحر المتوسط، أسوة بما تم فى البحر الأحمر.
- متابعة آثار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والإعلان عن نتائجها على المجتمع.
- الإعلان عن جهود التعاون الاقتصادى العربى والالتزام بإجراءات محددة لزيادة التجارة بين الدول العربية.
- تشجيع الصادرات المصرية إلى الأسواق الأفريقية عن طريق توفير وسائل تمويل تقى من مخاطر التجارة تعلن عنها شركة ضمان الصادرات.
- الإعداد لبدء التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية فى سبيل توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين.

٦- السياسة الصناعية:

- طرح وثيقة تحديث الصناعة والسياسات الصناعية للنقاش على الغرف الصناعية ومنظمات الأعمال.
- تسمية الأنشطة التصديرية الواعدة ذات القدرة التصديرية وتنفيذ برنامج لتحديث قواعد الإنتاج للمنشآت العاملة فى هذه القواعد.
- بدء تنفيذ برنامج تحفيز زيادة نسبة المكون المعرفى والتكنولوجى فى الصناعة.
- التنسيق مع برنامج تنمية الصادرات.
- مساندة الجهود التى تبذل لإقامة تحالفات استراتيجية مع شركات التسويق والتوزيع الكبرى فى العالم.

٧- تنشيط سوق الأوراق المالية:

- الترويج لمصر كمركز مالى اقليمى .
- استحداث أدوات ومؤسسات مالية لتعميق سوق المال (صانعو السوق والمشتقات).
- تطوير القواعد الرقابية بما يدعم تطوير الأسواق المالية.

٨- المشروعات الصغيرة:

- إعداد وتقديم التشريع المحدد للمساندة المادية والمؤسسية والإدارية التى تقدم للمشروعات الصغيرة.
- حصر المؤسسات الموجودة والتى تعمل فى مجال مساندة المشروعات الصغيرة وزيادة الدعم المخصص لها.
- تخصيص جزء من المشتريات الحكومية للمشروعات الصغيرة.

٩- الإسكان وتسجيل الثروة العقارية:

- بدء العمل لعدد من شركات بيع الوحدات السكنية بالتقسيط وفقا لقانون التمويل العقارى.
- إعداد المخططات العمرانية فى المحافظات التى لها ظهير صحراوى لاستيعاب الزيادة السكانية فى المناطق القريبة.
- تحويل أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى شركات ذات طابع اقتصادى.
- وضع برنامج زمنى للانتهاء من إنشاء السجل العينى للأراضى الزراعية والعقارات.

١٠- إعداد تشريع لحماية المستهلك وطرحه لنقاش العام وعرضه على مجلس الشعب والشورى فى دورتها القادمة.

خاتمة:

برغم الضغوط والتحديات التى يواجهها الاقتصاد المصرى، فإنه يسير بخطوات ثابتة لإصلاح الاختلالات الهيكلية المتراكمة وتحقيق أهداف التنمية. ويملك الاقتصاد المصرى الإمكانات والبنية الأساسية المؤهلة للانطلاق. ولتفعيل هذه الإمكانات يجب أن تتضافر جهود المجتمع المصرى بأكمله فى إطار متكامل من السياسات الاقتصادية والأطر التشريعية المساندة لتطبيقها والمنظمة لعمل الإقتصاد وما يحتاجه الاقتصاد المصرى هو التطبيق الفعال والكفء للسياسات والإجراءات التى استعرضناها دون إبطاء أو تأخير بما يضع الاقتصاد المصرى فى المكان اللائق به على خريطة الاقتصاد العالمى الذى يشهد تنافساً حامياً فى حركة التجارة والاستثمار بما يؤكد أنه لا يوجد وقت لنضيعه دون أو نتخذ فيه الإجراءات الإصلاحية المطلوبة. وتحمل تكلفتها . مع التخفيف من عبئها على ذوى الدخل المحدود . حرصاً على سلامة مسيرة الإصلاح الاقتصادى.

المؤتمر السنوى

الفكر الجديد وحقوق المواطن

سبتمبر ٢٠٠٣

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg